معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم إقتصادية

إستثمار أجنبي و النمو الإقتصادي في الجزائر

إعداد الطالبين:

-عبد الوهاب عبد الإله
- عرباوي هواري

إشراف الأستاذ:

د.سي محمد فايزة

- أعضاء لجنة المناقشة

د. أوجامع إبراهيم	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	رئيسا
د. سي محمد فايزة	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	مشرفا و مقررا
د. عبد الباقي حياة	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
محمد سلقامي

اهداء

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلى من قال قال فيهما الرحمان

" ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

صدق الله العظيم

إلى من كان لي ينبوع حب وأمل في الحياة، تمر الأيام وتمضي لكني لا أنسى أبدا من دست مطامحه لأحيي... إلى أبي منبع قوتي وسندي في هذه الدنيا... إلى من علمني معنى الحياة

إلى من تجمعت فيها أفراح الوجود لتمنحني هذا الوجود تقبلي حب القلوب هدية

وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة ونور حياتي والى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى

أغلى الحبايب أمي الحبيبة فطالما أهديتها...أمي الحنونة.

عبد الوهاب

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الكبير لله عز وجل، فالشكر لله أولا والشكر لله ثانيا والشكر لله أولا وأخيرا على توفيقي في إنجاز وإتمام هذا العمل ورغم كل الصعوبات والعراقيل التي واجهتني، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا وإن كان يتضاءل دون حق جلاله وعظيم سلطانه

كما أتوجه بشكري وامتناني وتقديري إلى الأستاذتي الدكتورة سي محمد فايزة التي وقفت بجانبي، وأولاني بحسن رعايتها وشملتني بكرم توجيهاتها، وحرصها الشديد على إتمام هذه المذكرة نسأل الله عز وجل أن يشمله بالثواب الجزيل، وأفضل النعيم على كرم العطاء والتشجيع المتواصل لي في كل الأوقات.

كما أتقدر بالشكر الجزيل الى عائلتي الكريمة

كما أتوجه بجزيل الشكر لعائلتي فقد أعانوني بتحفيزهم المتواصل كلما خارت قواي وفترت عزيمتي.

وشكر الخاص إلى كل من مد لي العون، وكانت له بصمة بيضاء الأستاذة: سي محمد فايزة

اهداء

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلى من قال قال فيهما الرحمان

" ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

صدق الله العظيم

إلى من كان لي ينبوع حب وأمل في الحياة، تمر الأيام وتمضي لكني لا أنسى أبدا من دست مطامحه لأحيي... إلى أبي منبع قوتي وسندي في هذه الدنيا... إلى من علمني معنى الحياة

إلى من تجمعت فيها أفراح الوجود لتمنحني هذا الوجود تقبلي حب القلوب هدية

وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة ونور حياتي والى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى

أغلى الحبايب أمي الحبيبة فطالما أهديتها...أمي الحنونة.

عرباوي

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الكبير لله عز وجل، فالشكر لله أولا والشكر لله ثانيا والشكر لله أولا وأخيرا على توفيقي في إنجاز وإتمام هذا العمل ورغم كل الصعوبات والعراقيل التي واجهتني، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا وإن كان يتضاءل دون حق جلاله وعظيم سلطانه

كما أتوجه بشكري وامتناني وتقديري إلى الأستاذتي الدكتورة سي محمد فايزة التي وقفت بجانبي، وأولاني بحسن رعايتها وشملتني بكرم توجيهاتها، وحرصها الشديد على إتمام هذه المذكرة نسأل الله عز وجل أن يشمله بالثواب الجزيل، وأفضل النعيم على كرم العطاء والتشجيع المتواصل لي في كل الأوقات.

كما أتقدر بالشكر الجزيل الى عائلتي الكريمة

كما أتوجه بجزيل الشكر لعائلتي فقد أعانوني بتحفيزهم المتواصل كلما خارت قواي وفترت عزيمتي.

وشكر الخاص إلى كل من مد لي العون، وكانت له بصمة بيضاء الأستاذة: سي محمد فايزة

مقدمة عامة

المقدمة العامة

- اشكالية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- اسباب اختيار موضوع
- اهمية الدراسة
- اهداف الدراسة

المقدمة العامة

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية،مشكلات الفقروالتخلف في العديد من الدول ،خاصة في البلدان المتخلفة المستقلةحديثا،والتي سعت الى تحقيق تنمية اقتصادية في ظل الظروف الصعبة التى يعيشها،من ضمنها قلة الموارد المالية المحلية المحلية التي تمتلكها الشيء الذى يحد من قدرتها على تحقيق اهدافها التنموية.كما أن البديل لاخر الخاص بالقروض الأجنبية اثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه،حيث اصبحت اغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء

بالتزاماتها.

وهكذا في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فان مصادر التمويل التي تبقى متاحة تنحصر في العمل على جلب استثمار اجنبي المباشر من جهة،وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة اخرى.

ان استثمار الاجنبي المباشر يشكل احد رؤوس الاموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الدي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رؤوس الاموال،ورفع الكفاءة رأس المال البشري وتحسين الخبرات والمهارات.وذلك بسبب ما تتمتع به من مزايا لا تتوفر في المصادر التمويل الاجنبية الاخرى.

من هذا النطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك من خلال ازالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها،ومنحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي ،ورغم عوامل الجذب الاستثمار الاجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر،فان هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

اولا اشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

-ما هو أثر الإستثمار الأجنبي المباشرفي النمو الإقتصادي؟

-ثانيا فرضيات الدراسة

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وجود علاقة بين استثمار اجنبي مباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

- يعتبر استثمار الاجنبي مباشر من اهم محددات النمو اقتصادي في الجزائر .

ثالثا اسباب اختيار موضوع

من البديهي أن لكل دراسة او بحث ، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

الاسباب الذاتية

- علاقة موضوع الدراسة بالتخصص
- إعتماد الدول على الاستثمارات الأجنبية باعتبارها مصدرا هاما للتمويل وتطوير الإقتصاد وزيادة معدلات النمو .
- نتوقع آثارا مالية ايجابية على ميزان المدفوعات الجزائري جراء جلب

استثمارات الأجنبية المباشرة .

يعاني الاستثمار عموما و الأجنبي المباشر خصوصا في الجزائر بشكل كبير

و أساسي من العوائق غير الاقتصادية (السياسية، البيروقراطية، الأمنية...).

- قابلية الموضوع للبحث والدراسة

الاسباب الموضوعية

-الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية و زيادة معدلات نموها.

-باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

-الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات المتلاحقة.

رابعا اهمية الدراسة

-رغم أن استثمار الأجنبي المباشر في النمو اقتصادي قديم نسبيا الا أنه متجدد دائما وذلك لما يحظى به من مكانة لدى دول العالم وخاصة دول النامية لتحقيق اهدافها التنموية.

خامسا: اهداف الدراسة

- الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية لاقتصادية
- -محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تقييم سياسة التحفيز على الاستثمار في الجزائر ومدى قدراته على تحفيز الاستثمار بشكل عام وجذب المستثمرين الأجانب بشكل خاص.
- إبراز أهم العوامل المعرقلة لنمو الاستثمار في الجزائر.

سادسا : محتويات الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول تضمن الفصل اول اطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر ومن خلال الفصل الثاني تناولنا النمو الاقتصادي وتم تخصيص الفصل الثالث لدراسة قياسية .

الفصل الاول

تمهيد:

بعد أن كان ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الستينات بموقف حذر من طرف البلدان النامية، عرفت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، توسعا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم ، حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة اقتصادية جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق وتحرير قواعد الاستثمار والعولمة، إضافة إلى التطورات السريعة التي شهدتها التكنولوجيا، كل هذا ساهم في توسيع عمليات الاستثمار الدولي، والتحول من الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر .

وقصد التعرف أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الاول تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر،

المبحث الثاني اهداف لاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر

توجد صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة وجود مفاهيم متعددة تتناول هذا الموضوع، زيادة على تضارب وتداخل التعاريف التي تهتم بالجانب الاقتصادي مع التعاريف التي تهتم بالجانب القانوني أو الجانب الاجتماعي، وقبل التطرق لمختلف التعاريف التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى وجود تباين في تحديد التسمية، عدم وجود اتفاق على تسمية موحدة، فبعض المفكرين الاقتصاديين أطلق عليه تسمية" الاستثمار المباشر الدولي" وذهب البعض الآخر إلى تسميته " الاستثمار المباشر في الخارج"، وقصد تفادي الوقوع في الخلط بين مختلف التسميات أو المصطلحات، سوف نستخدم في هذه الدراسة تسمية أو مصطلح " الاستثمار الأجنبي المباشر"

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك تعاريف عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

تعريف المنظمات الدولية:

يعرف صندوق النقد الدولي International Monetary Fund(FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر سنة 2007 الطبعة السادسة والتي جاءت موافقة لنفس التعريف الوارد في الطبعة الخامسة لسنة 1993 " على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر"[1]، ويعد الاستثمار أجنبيا مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10%أو أكثر من رأس مال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقا لاتخاذ القرار فيها وإضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة ، وهذا يعكس مفهوم المراقبة و بالتالي تقل

[1] IMF,(2009),"Balance of Payments and International Investment Position Manual", Sixth Edition, P101.

المخاطرة، ولقد استعمل صندوق النقد الدولي هذه النسبة للتفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر المحفظي في شكل أسهم.[2]

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD

الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو للشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير

تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا UNCTAD: ملكية الأسهم، رأسمال، الأربح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.

أما منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (The Organisation for Economic (OECD Cooperation and Development فوصفته بأنه: " تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق :

- امتلاك كامل المؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأسمالها الاجتماعي.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة 10%.
- الإقراض في الأجل الطويل (5 سنوات فأكثر).[3]

[2] IMF ,(November, 2004), "Issues paper :Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's ",Prepared by Art Ridge Way, IMF Committee on Balance of Payments Statistics and OECD Work Shop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITTEG),Canada,P5

[3] محمد سامي عبيد التميمي، (2008) ،"الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006"، الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العددو، الكوفة، ص196.

كما يعرف البنك الدولي World Bank الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا10% من أصوات الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر ، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية".

أيضا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه : " تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية، من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعة لها، وكذلك المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة، والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة".

– **تعريف الباحثين الاقتصاديين:** إلى جانب التعاريف العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف المنظمات الدولية يوجد تعاريف مهمة لباحثين اقتصاديين التي ساهمت بشكل كبير في تحديد مفهومه ومن بينها:

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول هو وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

ويعرفه Raymond Bertrand على كونه "مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، فهو وسيلة لتحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى خاصة خلال إنشاء المؤسسية "[4]

كما يعرفه John, H.Dunning

على أنه ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، من أجل الاستعمال الحذر للأصول وضمان أمان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة ما بين الشركة الأجنبية و الشركات

[4]شلغوم عميروش محند، (2012)"دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية "، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، ص 17 .

المحلية في دول أخرى، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات الإدارية والخبرات التنظيمية، وتوريد التكنولوجيا بالإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري :.

كما يرى Bernard Hurgenier على أنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة.

أما Gregory Mankiw فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه:" عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج استعمالها في الدول " . بينما عرفه Kojima بأنه " التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية".

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "مساهمة رأس مال المؤسسة في مؤسسة أخرى في الخارج، وأداة الانتقال وتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، وخاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".

وبالنظر لمجموع التعاريف التي تم التطرق إليها سابقا نخلص إلى محاولة تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي: "حصول مستثمر أجنبي مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسات مقيمة في اقتصاد آخر عن طريق تحويله لكمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات التي تخول له عملية الإشراف المطلق أو الإشراف بالمشاركة "[5]

[5]عبد السلام أبو قحف، (2003)، " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص367.

المطلب الثاني : اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

تلجأ الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك باعتباره عامل محرك يساعد على دفع وتيرة النمو إلى الأمام وتحقيق التنمية، وبهذا فإن التوجه يبرز عدة أهداف تسعى هذه الدول إلى تجسيدها في الواقع ومن هنا يمكن التفريق بين نوعين من الأهداف الاقتصادية:

ذات الطابع الداخلي وذات الطابع الخارجي.

1.3.1 الأهداف الاقتصادية ذات الطابع الداخلي[6]: ويمكن حصرها من خلال النقاط التالية:

1/ التوسع في المشروعات التي تتميز بكثافة العمالة حتى يتسنى تحقيق الحد الأقصى من التشغيل وبالتالي خلق مناصب العمل وذلك من أجل تحقيق التدني على مستوى البطالة وكذلك إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

2/ إحلال اليد العاملة المحلية محل اليد العاملة الأجنبية مما يسمح لها ذلك تحقيق عملية استيعاب التكوين والمهارة، وجميع المعارف التكنولوجية من قبل اليد العاملة المحلية وهذا ما يدفع أيضا إلى اكتساب مستويات متقدمة من التكنولوجيا.

3/ تحقيق عدم التمفصل بين جذب المشروعات الناجمة من فعل الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الوطني الوطني وذلك بتوسيعها على المستوى المحلي خدمة في إنعاشه وبالتالي إعطائه ديناميكية وفعالية أكثر من خلال دفع عجلة التصنيع إلى الأمام وتقويته أكثر.

4/ هناك أهداف أخرى تسعى إليها الدول النامية والمتمثلة في الرفع من الإنتاج القومي الخام والزيادة في مستوى القيمة المضافة وكذلك زيادة المواد الجبائية – الضريبة – باعتبارها أهم مصدر داخلي لتمويل استراتيجية التنمية مع تكثيف عمليات البحث والتطوير.

[6] .F. Bergsten, H.Thomas ,H.Théodore, “Les multinationals aujourd’hui” Edition économisa Paris 1983, P379.

2.3.1 . الأهداف الاقتصادية ذات الطابع الخارجي:

يمكن تلخيصها من خلال ما يلي:

1/ التوسيع في المشروعات الموجهة للتصدير، أي بمعنى الإنتاج الموجه نحو التصدير والذي يفتح بابا واسعا للحصول على العملة الصعبة مما يسمح أيضا بترقية هذه الصادرات

وتطويرها من أجل تحقيق عالمية الطلب على منتجاتها وهذا الهدف الخارجي يسمح أيضا

بتحقيق الهدف الداخلي المتمثل في التشغيل.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الدول النامية تصب جل اهتمامها من أجل تحقيق الهدف وذلك من خلال:

فرض إلتزامات التصدير على الشركات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي في هذه الدول النامية· بحيث أن تايوان مثلا لا تسمح بإقامة استثمار مباشر على إقليمها إلا إذا كان هذا النوع من الاستثمارات يقام أو يرمي إلى عملية التصدير في حين أن دولة الهند تشترط بأن تكون نسبة 60% من السلع المصنعة توجه للتصدير وذلك بعد انقضاء 03 سنوات من إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر.

منح دول نامية أخرى امتيازات كبيرة لأصحاب الاستثمار المباشر وذلك عن طريق تخفيض· أو إعفاء كلي من الضرائب مثلا تونس قامت بإصدار قانون سنة 1972 تعفي بموجبه كل الصناعات الموجهة للتصدير في حين قامت كوريا بالسماح لأصحاب الاستثمار المباشر بحق ملكية رؤوس الأموال الخاصة بالفروع الإنتاجية وذلك بنسبة 100 %مقابل مراعاة هذه الأخيرة لضرورة التصدير.

2/ إلى جانب الإنتاج الموجه للتصدير تهدف الدول النامية إلى مطالبة المستثمرين الأجانب بجلب رؤوس أموالهم من أجل تحقيق تمويل ذاتي لمشاريعهم هذا ما يسمح بتحسين ميزان حركة رؤوس الأموال ثم الإنتاج الموجه للتصدير، ويسمح أيضا بتحسين الميزان التجاري هذا ما يؤدي كله إلى تحسين ميزان المدفوعات.

3/ تهدف الدول النامية إلى إحلال الإنتاج القومي محل المنتجات المستوردة وهذا ما يؤدي إلى الحد من الواردات ويمكن تأكيد ذلك بأن الدول الصناعية الجديدة استطاعت عن طريق تحقيقها لهذه العملية من أن تحد

من الواردات كالبرازيل ، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ ... إلخ، خاصة فيما يخص المنتجات البسيطة كالنسيج، المواد الغذائية... إلخ.

4/ هناك أهداف أخرى لا يمكن حصرها لأنها تختلف باختلاف الإستراتيجية المسطرة من قبل الدول النامية.

المطلب الثالث : اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا أخذناها مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، على سبيل المثال كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الثالثة بين تدفقات رأس المال خلال عقد الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، عندما كانت المساعدة وقروض البنوك التجارية أكبر، ولكن أهمية ودور الاستثمار الأجنبي ظهرت في التكامل العالمي الذي نمى في الماضي القريب، على سبيل ان النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات من القرن الماضي وعبر الزمن منذ عام 1970 قد جلب درجة تكامل أكبر في الاقتصاد العالمي مما لو كانت التجارة الدولية لوحدها، والأكثر أهمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد نمى بمعدل أسرع من نمو الصادرات منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي[7].

عرفت التسعينات تزايد ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث يلاحظ أن التدفقات تزايدت من 202 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 1271 مليار دولار أمريكي سنة 2000[8]. إن تدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمس المقبلة يحتمل جدًا ان يكون نسقها مرتفع نوعًا ما، كنتيجة للنمو العالمي المزدهر إضافة إلى ارتفاع وتيرة العولمة المالية في أنحاء مختلف المناطق الجغرافية العالمية والتكتلات الاقتصادية المختلفة في العالم. كما ان هذه

[7] محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008 ، ص148

[8] CNUCED, **rapport sur l'investissement dans le monde, les politiques d'IDE et le développement : perspectivesnationales et internationales**, nations unies, New York et Genève, 2003, pages 1-15.

التدفقات ستكون مرتبطة إلى حد ما بالضغوطات وكذلك التحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في اكثر الدول.

إلا أن الأخطار الجيوسياسية والتنظيمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا مستجدات الأزمة العالمية الحالية ستعيق نوعا ما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[9].

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير، فإن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأت تتلاشى. فالمساعدات الدولية كانت تمثل مصدرًا هامًا للتمويل الخارجي للدول النامية في الستينيات؛ أما الآن فهي في تناقص مستمر وتمثل أقل من ربع رأس المال الدولي؛ أما القروض المالية التجارية والتي كانت المصدر الرئيسي، لتدفق رأس المال خلال السبعينات تآكلت خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال الثمانينيات لاسيما في أمريكا اللاتينية.

أما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البورصات العالمية، والذي شهد ثورة خلال ثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية، لا يزال يشكل أهمية ولكنه مصدر غير مستقر، ويتضمن قدرا من الخطورة كما حدث بالمكسيك ودول شرق أسيا، فإن مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تدفع مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر، الكثير من الدول إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، وهذا ما بقي مسيطرا لعدة سنوات. ومن تم تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للمكاسب التي يحققها للدول المضيفة يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

-يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

- كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.

- يساهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري غي الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على إيرادات ضرائب البلد المضيف[10].

[9] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2000** ، تشجيع الروابط، ص8.
[10] **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، جوان 2001 ، المجلد 38 ، العدد رقم2 ، ص07

المبحث الثاني : الاساسيات الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم المصادر خارجية لتمويل الانشطة الاقتصادية في مختلف الدول النامية منها المتقدمة، وذلك يعود به من منافع للدول المضيفة والمستثمر الاجنبي على حد السواء، مما أدى إلى اشتداد التنافس بين الدول على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

المطلب الاول: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن أن نميز في الاستثمار الأجنبي المباشر بين ثلاث أنوع أساسية هي:

1 .الاستثمار المشترك :

حسب "أبو قحف عبد السلام" كان آراء بعض الاقتصاديين حول الاستثمار المشترك كما يلي:[11]

– يرى "كولد kolde" أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...

– ويرى "تيربسترا Tirpistra" أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

– ويرى "ليفنجستون livingston" أنه يعتبر استثمارا مشتركا في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك (للقيام بانتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا .

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص ما يلي:

* يكون الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمارين أحدهما وطني و اhخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

[11]أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب الجامعة بدون طبعة مصر 2003 ص 15 و 16.

* قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

* ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر –سواء كان أجنبي أو محلي– حصة في رأس المال أي أن المشاركة يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة أو العمل التكنولوجي كما يمكن أن تكون على شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.

* لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة و اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح.

2.الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وتتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بانشاء فروع لها لانتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفةعلى أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة و التحكم في هذه النشاطات ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات والشكل الموالي يبين الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا مسارات واختيارات الشركات المتعددة الجنسيات لżزو الأسواق العالمية.[12]

أشكال جديدة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر: على الرżم من أن المستثمر الأجنبي في هذا الشكل من الاستثمار لا يكون مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه إلا أنه يفضل هذا الشكل من الاستثمار لأنه يستخدمه كوسيلة للتعرف على وقياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على تناول هذا الشكل دون غيره يرجع إلى عدة أسباب من أهمها شيوع استخدامه وفعاليته في تسهيل مهمة الشركة متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاş كما أن هذا الشكل يوفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدول المضيفة.

ويمكن تناول أشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو التالي:

عقود التصنيف وعقود الادارة: عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف

[12]أبو قحف عبد السلام، نفس المرجع ص 20

الأول بتصنيع وإنت«اSً سلعة معينة أي أنها اتفاقي«ات إنتاج بالوكالة أمIً عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيب«ات والإجراءات القانوني«ة يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بادارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.

عقود التسيير: تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية إذ تتضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.

3.3 .عقود التراخيص والامتياز: هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي (عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية...مقابل عائد مالي معين.

3.4 .عقود المرتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات): وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني حيث يقوم الأول باقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشكيل وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشكيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة.

المطلب الثاني : اثار الاستثمار الاجنبي المباشر

1.2.2 . الآثار الإيجابية:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل للدولة المضيفة

ويظهر ذلك فيما يلي: [13]

-1 تكوين رأس المال: يساعد على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي ويضيق الفجوة بين حجم الاستثمارات المرغوبة وحجم المدخرات المحلية وخاصة في الدول ذات الموارد المالية المحدودة.

[13] عمرو خير الدين،" التسويق الدولي"، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، 1996 ، ص4

-**2 نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية:** هي أهم الفوائد الخاصة عندما يرتبط نقل التكنولوجيا الإنتاجية بتدريب المهندسين والعمال والفنيين في الجولة المضيفة على التعامل مع هذه التكنولوجيا عندما يرتبط العقد بنقل المعرفة والخبرة الإدارية في مجال التسويق والتمويل والإنتاج والموارد البشرية.

-**3 التنمية الإقليمية** : يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تستخدم بفعالية لتاطير وتنمية منطقة جغرافية معينة أو قطاع صناعي محدد في الدولة المضيفة حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أسرع الوسائل التي تساعد على الحد من مشكلة البطالة في المناطق الإقليمية في دولة من الدول وذلك لأن الوقت والتكاليف المرتبطة بإنشاء مثل هذه الصناعات وتنمية مثل هذه المناطق محليا قد يكون مانعا في الكثير من الأحيان فإنه في العديد من الدول يمكن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وخاصة منها المباشرة كوسيلة لتنويع محفظة الاستثمارات وتوسيع القاعدة الصناعية للدولة مما يؤدي إلى تقليل إعتماد الدولة على قطاع واحد أو قطاعات محددة.

-4 زيادة المنافسة: تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة درجة المنافسة مما يؤدي

إلى تحقيق التطور الصناعي المستديم للقاعدة الصناعية للدولة حيث تؤدي المنافسة إلى تقديم أساليب ومنتجات وخدمات وأفكار جديدة من شأنها تحسين الأساليب القائمة لأداء الأعمال.

-5 الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات: تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حدوث تحسن إيجابي في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة في الأجل القصير نتيجة إحلال الاستثمارات الجديدة بدلا من الواردات التي كانت تستوردها قبل القيام بالاستثمارات إضافة إلى التدفق لرأس مال من عمال وآلات الناتجة عن الاستثمار خلاف الصادرات والواردات ويلاحظ أن العديد من الدول تشترط على الشركات الدولية تصدير جزء من إنتاجها إلى الخارج كشرط لقبول الاستثمار على أراضيها في مشروعات إنتاجية.

2.2.2 . الآثار السلبية:

بالمقابل للآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر هناك آثار سلبية كان لابد من التطرق إليها ويتلخص مجملها فيما يلي:

-**1 التبعية الاقتصادية:** تسيطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم الأحيان على الاستثمارات في قطاعات إستراتيجية مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني وتولد مخاوف في الدولة المضيفة من التبعية الاقتصادية للخارج لذا تسعى العديد من الدول إلى الحد من الاستثمارات الأجنبية في مجالات معينة ومن أمثلة ذلك : مقاومة اليابان لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية لفتح أسواق الأرز اليابانية وحتى الولايات المتحدة لا ترغب في وضع صناعاتها المتطورة في أيدي اليابانيين حيث قامت بمنع الشركات من شراء شركة "فيرشايلد" للكمبيوتر.

التبعية التكنولوجية : حيث أن الاستثمارات الأجنبية تتركز في مجال الصناعات التقنية فإن البعض يرى أن الشركات الدولية تتبع التكنولوجيا الخاصة بها بسعر مرتفع يفوق بكثير التكلفة الخاصة بها كذلك فإنه في مجال البحوث والتطوير. غالبا ما تقوم الشركات الدولية بتطوير المعرفة والتكنولوجيا الجديدة وتحتفظ بها داخل نطاق المركز الرئيسي.

وحتى في حالة نقل المعرفة والتكنولوجيا من المركز الرئيسي إلى الدولة المضيفة فغالبا ما تقوم الشركة الدولية بالاحتفاظ ببعض الأسرار والأجزاء والمكونات الأساسية لضمان الاحتفاظ بالتفوق التكنولوجي بالإضافة إلى أن هذه الشركات تستخدم في بعض الأحيان تكنولوجيا لا تتناسب مع ظروف الدول النامية مما يؤدي إلى تعطيل القوى البشرية بها وتفاقم مشكل البطالة فيها.

-3 الأثر السلبي على ميزان المدفوعات: بالرغم من الأثر الإيجابي الذي يحققه الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر منه على ميزان المدفوعات على المدى القصير والمتمثل في توفير السلع والخدمات وتبادل الخبرات

والتكنولوجيا لكن هذا لا ينفي وجود أثر سلبي على ميزان المدفوعات وذلك على المدى البعيد والمتمثل في خروج العملة الصعبة وتحويلها إلى البلد المستضيف،وعدم الاهتمام بالأولويات التي تطمح إلى تحقيقها الدول المستقبلة له المجسدة في الإنتاج والاستهلاك وذلك راجع للتحويل المحلي للمنتجات الأساسية المصدرة.

المطلب الثالث: تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

شكل (01) تطور الاستثمار الاجنبي

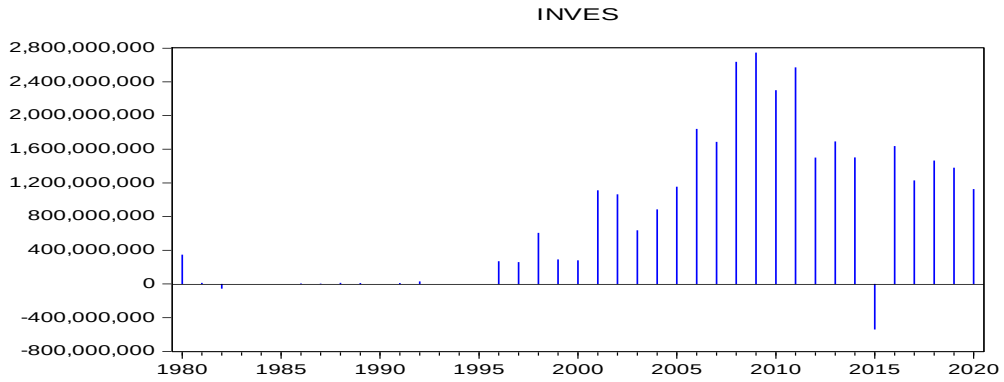

المصدر بيانات صندوق النقد الدولي

نلاحظ ان الفترة الزمنية من1980الى1995كانت منعدمة وبدا ظهور هذاالنوع من الاستثمار من 1995الى بدا بارتفاع حتى وصل الى اقصى حد سنة2008ثم بدا يرتفع وينخفض من 2005الى حد ان وصل الى اضعف نقطة سنة 2015ثم ارتفع و شهد توازن في اواخر القرن 20 .

المبحث الثالث :الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، لكن المرحلة التشريعية بدأت منذ عام 1990 وبداية الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الاستثمار الاجنبي ، والي احتوت على حزمة من للحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الجانب على القدوم للجزائر.

المطلب الأول: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولا: الضمانات الممنوحة قانونا

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت والتي تنص على:[14]

1- مبدأ حرية الاستثمار: ويتمثل في إعطاء الحرية للمستثمر الأجنبي لإقامة استثمار أجنبي مباشر في إطار النشاطات الاقتصادية ما عدا المخصصة للدولة (الصحة العمومية، التربية والتعليم وغيرها) وكذلك بعدة أنماط وصيغ سواء كانت استثمارات إنشاء وتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة.

2- **مبدأ إلغاء التمييز المتعلق بالمستثمرين والاستثمارات** : يقصد بهذا الضمان أن تعامل الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي تعامل بها المستثمر الوطني، ويترتب على هذا أن تكون المعاملة منصفة وعادلة، أي يتمتع بنفس الحقوق ويتحمل نفس الواجبات. ويقصد عدم التفرقة بين المستثمرين والاستثمارات عمومية كانت أو خاصة محلية أو أجنبية بالنسبة للمقيم أو غير المقيم حيث تلغى كل أشكال التمييز بين المقيمين وغيرهم.

3- مبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمار: حسب نص المادة 15 من الأمر (01/03) أنه لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر، وكاستثناء يمكن أن يطبق القانون الجديد أو التعديلات على المستثمر الأجنبي، وذلك في حالة طلبه، ذلك صراحة أي بناءا على إرادته. ويكون هذا عادة عندما يحتوي القانون الجديد ضمانات ومزايا أفضل.

4- مبدأ ضمان حرية التمويل: سعيا من المشرع الجزائري لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فقد منح للمستثمر الأجنبي ضمان لتحويل رؤوس أمواله وعوائدها، وهذا ما أكده الأمر (01/03)

[14] الطيب بلواضح وعبد الرحمان بن شنيت، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص 54-57.

بالموازاة مع الاتفاقيات الدولية العديدة التي نصت على هذا الضمان والتي صادقت عليها الجزائر مع غيرها من الدول، ويتمثل هذا المبدأ في إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في تحويل رؤوس الأموال، الناتج، المداخيل، الفوائد، وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني.

5-**ضمانات ضد نزع الملكية:** تنص المادة 16 من الأمر (01/03) على ضمان ضد المصادرة الإدارية، وبالتالي يكون المشرع الجزائري قد ضمن للمستثمر الأجنبي عدم حصول أي نزع للملكية إلا في إطار ما نص عليه القانون المتعلق بنزع الملكية وهو القانون رقم (91/11) المؤرخ في 27 أفريل المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية، والذي حدد الحالات التي يمكن فيها نزع الملكية وكيفيات ذلك و بشرط أن يكون مقابل تعويض عادل ومنصف.

6- **ضمان اللجوء للتحكيم الدولي:** أعطت الجزائر المتعامليها الأجانب حق المطالبة بالتحكيم واللجوء إليه في حالة خلافات أو نزاعات التي قد تقع بينها وبين متعامليها، من خلال القانون (90/10)، وأكدت ذلك من خلال القوانين المتعاقبة المتعلقة بتطوير وترقية الاستثمار.

ثانيا : الضمانات الدولية

إن الجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات:[15]

1- الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها: :

الاتفاقيات المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي؛

الاتفاقيات العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛

الاتفاقيات الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

[15] خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص 96. 2 يوسف زروق وعبد القادر رقاب، ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 8، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص ص 108-109.

2- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

بهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها سعت على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول كالاتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية وإيران فيما يخص الحماية المتبادلة للاستثمارات.

حتى نهاية سنة 2013 بلغت عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر 55 اتفاقية منها 47 اتفاقية ثنائية وثمان اتفاقيات دولية أخرى.

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد نص القانون رقم (16/09) المؤرخ في 03 /08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

أولا : المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

هي المزايا المذكورة في المادة 12 بموجب القانون (16/09) والممنوحة لجميع الاستثمارات، والتي تقسم على مرحلتين كما يلي2: 1- مرحلة الانجاز : : الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛ و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعنى؛ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز علىالأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛ و تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛

الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال

2- مرحلة الاستغلال :

بعد معاينة الشروع الفعلي في النشاط بناءا على المحضر الذي تعده المصالح المختصة بطلب من المستثمر، يستفيد هذا الأخير من بعض المزايا والإعفاءات الضريبية والتي تتمثل فيما يلي:

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وخص المشرع الجزائري في المادة 13 من قانون الاستثمار، بعض الاستثمارات بمزايا إضافية نظرا لطبيعتها الخاصة، وهي الاستثمارات التي تنجز في مناطق الجنوب والهضاب العليا أو في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة وتقسم المزايا في هذا المجال كذلك على مرحلتين : [16]

1- مرحلة الانجاز:- زيادة على المزايا العامة المذكورة آنفا تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية :

تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛ و التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق

الامتياز من اجل انجاز مشاريع استثمارية، وذلك لمدة عشر سنوات اذا كانت هذه المشاريع مقامة في الهضاب العليا أو تلك المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة، ولمدة 15 سنة للاستثمارات المقامة في مناطق الجنوب الكبير، على أن ترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من مبلغ الإتاوة .

[16] ميلود بوعبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2017 ، ص 58.

2- مرحلة الاستغلال:

وتختلف مدة الإعفاء هنا، حيث مدد المشرع مدة الإعفاء من 03 سنوات إلى 10 سنوات لهذه الاستثمارات مما يلي:

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ؛

الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

يبدأ سريان هذه المزايا من التاريخ الفعلي للاستغلال الموضح في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية المختصة بناءا على طلب المستثمر.

ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل

تمنح نفس الامتيازات الجبائية والمالية المحددة في المادتين 12 و13 لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية. كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات خارج المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل، وهذا خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال.

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار . وتتمثل الامتيازات المرتبطة بمرحلة الاستغلال فيما يلي:

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات؛

الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة قد تصل 10 سنوات؛ و تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة لفترة تصل إلى 10 سنوات؛

منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجنائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات والدعم المالي، وكل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الانجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

خلاصة الفصل الاول:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لتوفير ونقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج الضرورية لإقامة المشاريع الإنتاجية، وهذا ما جعل منها ضرورة لابد منها ومقصد للعديد من الدول المضيفة وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها من الآثار الايجابية التي دفعت معظم الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما استوجب عليها توفير مناخ استثماري مناسب مراعية في ذلك مجموعة من المحددات التي تحكم هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية لكي يحقق هذا الاستثمار الغاية المرجوة منه سواء للدولة الأم أو الدول المضيفة التي يجب عليها تفادي آثاره السلبية التي تنعكس سلباً على اقتصاداتها.

الفصل الثاني

المبحث الأول: أوليات في النمو الاقتصادي

المطلب الأول مفهوم النمو والتنمية والنمو الاقتصادي

مفهوم النمو :

تعريف النمو عُرِّف النمو في لسان العرب لابن منظور بأنّه (ينمو نما بمعنى زاد وكثر، وأنميت الشيء أي جعلته نامياً). وعُرّف في المعجم الوسيط: (نما الشيء نماءً بمعنى زاد وكثر، ويقال نما الزرع ونما الولد[1]).

مفهوم التنمية :

إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي المجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد و النمو الديمغرافي و إنتاجية العمل ، و هذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في لهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمرارية.

فان التنمية الاقتصادية تعرف بأنها " سلسلة من التغيرات و التأقلمات التي بدونها يتوقف النمو " كما تعرف أيضا بأنها : "مجموع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية المرافقة للنمو " .

و يمكن تعريف التنمية بأنها : "مجموع السياسيات التي يتخذها مجمع معين ، و تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية ، لضمان هذا النمو و اتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع ، و تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية [2]" .

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجمع ككل ، و للنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية افضل ، كما عرفت أيضا بأنها : " تقدم المجتمع عن الطريق استنباط أساليب جديدة أفضل ، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية ، و خلق تنظيمات أفضل ".

و يوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بإبعاده الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، الفكري و التنظيمي ، من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع [3] .

[1] أ ب ت ث ج د.سامي محمد ملحم (2004)، علم نفس النمو (الطبعة الأولى)، الأردن: دار الفكر ، صفحة 48.
[2] مقدم مصطفى ،بحث حول النمو الاقتصادي www.startimes.com
[3] صليحة مقاوسي و هند جمعوني ، نحو مقارابات نظرية حديثة لدراسة التنمية ، ملقى وطني حول الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، السنة الجامعية : 2009 – 2010 ص : 4 .

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا حيث أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى :

- احداث تغيير هيكلي في الهيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من اعادة توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات .
- ضمان الحياة الكريمة لافراد .
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي ، او المتبقي بعد حاجات الافراد ، و الموجه لاستثمار [1] .

مفهوم النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الانتاج في المدى الطويل ، و يعرف النمو الاقتصادي بانه : " الزيادة المحققة على المدى الطويل لانتاج البلد " ، كما يمكننا الاشارة الى مفهوم التوسع الاقتصادي ، الذي هو الزيادة الظرفية لانتاج ، و بالتالي نستطيع القول : ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن المحطة لتوسع الاقتصاد المتتالي ، و بما ان النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الانتاج ، فانه ياخد بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج ، اي : معدل نمو الدخل الفردي ، وفقا لما سبق فان النمو الاقتصادي يتجلى في :

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي .

كما يمكن ان يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي اذا كان نمو الناتج الوطني اكبر من معدل نمو السكان ، ا وان يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي اذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان ،بينما اذا كان معدل النمو السكان ارفع من معدل نمو الناتج الوطني فان النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي [2] .

[1] مقدم مصطفى ، مرجع السابق .
[2] مقدم مصطفى ، مرجع نفسه .

و يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا ، و لكنه غير كاف لرفع مستوى الحياة الافراد المادية ، فالشرط الاخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الافراد ، التي تعد موضوعا شائكا مرتبطا بطبيعة النظم الاقتصادية و السياسية في كل دولة .

من جانب اخر يعرف سيمون كازنت – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1981 – النمو الاقتصادي بانه : " ارتفاع طويل الاجل في الإمكانيات المتنامية في التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الاديولوجي المطلوب لها " .

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات ، منها :

- التركيز على النمو طويل الاجل ، و بالتالي على النمو المستدام و ليس العابر .
- دور التقانة المركزية في النمو طويل الاجل .
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي و ايديولوجي ، مما يظهر اهمية النظام المؤسساتي نفي عملية النمو المهم في هذا التعريف انه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي ، و بين التنمية الاقتصادية كفعل ارادي ، فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات و مؤسسات و تغيرات هيكلية و علمية ، و بالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدا في الأدبيات الكلاسيكية[1] .

اما جون ريفوار فيعرفه بانه :" التحول التدريجي لاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج او الرفاهية ، بحيث الوضعية التي يصل اليها الاقتصاد هي في الاتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الاخيرة ، و بصفة ادق يمكن تعريف النمو بالزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

المطلب الثاني : الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية و النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد ، اذ تعتبر الهدف الرئيسي لاغلب النظريات الاقتصادية و اكثر المواضيع التي تهم ادارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها و ازدهار شعبها ، و لكن يجب الانتباه الى وجود فرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

[1] ربيع نصر ، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص 05 .
[2] جمعة حجازي ، مفاهيم التنمية . www.ina-syrie.com/tbl_images/file/483.pdf.

فالنمو الاقتصادي يعني – في الغالب – حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان ، فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي ، اذ ان علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي و السكان يجب ان تؤخد بعين الاعتبار ، و ذلك لتاثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما .

كما يلاحظ ان النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حكم الزيادة الا اذا تحقق فيه شرط الاستثمار ، (كأن نستثني مثلا اعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النمو) ، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي ، و لكنها مؤقتة .

اذا فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط ، دون ان يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الافراد ، او بنوعية السلع و الخدمات المقدمة .

و على نقيض منه ، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل و الانتاج ، و تهتم بنوعية السلع و الخدمات المقدمة لافراد ، اي انها لا ترتكز على الكم فقط ، بل تتعداه الى النوع ، و بصفة عامة تعرف التنمية بانها العلمية التي تسمح او يتم من خلالها زيادة في الانتاج و الخدمات ، و زيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة .

بالنسبة للنمو الاقتصادي ، فقد تطرقت اليه النظريات التالية : نظرية النمو الكلاسيكية ، نظرية النمو النيوكلاسيكية ، نظرية النمو الكينيزية ، نظرية النمو الجديدة (الداخلية) .

اما التنمية الاقتصادية ، فقد تطرقت اليها النظريات التالية : نظرية الدفعة القوية ، نظرية النمو المتوازن ، نظرية النمو غير المتوازن ، نظرية انماط النمو ، نظرية التغيير الهيكلي و انماط التنمية ، نظرية مراحل النمو ، نظرية التبعية الدولية .

المطلب الثالث : أهمية دراسة النمو الاقتصادي و أهم محدداته

تشير الدراسات التنموية التي أُجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيثُ إن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10%، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20–30%، وللنمو الاقتصادي أهدافٌ عديدة منها ما يأتي[1]:

تقليل مستوى الفقر: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكلٍ سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1%.

إعادة تشكيل المجتمع: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً اقلّ من مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.

خلق فرص عمل: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية؛ من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحدّ من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية.

دفع التقدم البشري: ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل.

تطوير الصحة والتعليم: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضاً بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات،وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.

يعدُّ توفير الحوافز الاستثمارية المختلفة في المؤسسات في مختلف البلدان واحدة من دوافع النمو الاقتصادي، توضح من خلالها أعلى مستويات لكلٍ من الاستثمار والنمو، إضافةً إلى دوافع أخرى منها ما يأتي[2]:

[1] . Herman Daly (22-9-2014), "Three Limits to Growth" ،ourworld.unu.edu, Retrieved 14-12-2019. Edited.

[2] The business school for the world, The Four I's of economic growth 10 10, Page 11. Edite

الابتكار: (بالإنجليزيّة Innovation): يعدُّ الابتكار والتطور التكنولوجي واحداً من اسباب التقدم، حيث شهد العالم تقدماً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا على مدى 130 عاماً.

الظروف الأولية: (بالإنجليزيّة Initial conditions): تعتبر مؤشراً مهماً لمعرفة سرعة نمو الاقتصاد في الدولة.

الاستثمار: (بالإنجليزيّةInvestment) يهدف الاستثمار إلى الوصول للاستقرار الاقتصادي، من خلال بناء المصانع، وشراء الآلات، وتطوير وتحسين كل من التعليم والصحة.

استقرار المؤسسات: (بالإنجليزيّة (Institutions) : تسعى المؤسسات بكافة أنواعها للوصول إلى الاستقرار، من خلال تطبيق أُسس الاقتصاد الكلي، ففي البلدان التي يتوفر فيها بيئة مؤسسية جيدة، ترتفع معدلات الاستثمار فيها، مما يعني ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أيضاً.

المبحث الثاني :النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الاول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة و عديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، هذه العملية ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بسعي المؤسسات النقدية و المالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي .

أولا/ برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989 –1995 :طبقت معظم البلدان النامية سياسات التصحيح الهيكلي كشرط ضروري للحصول على التمويل اللازم من الهيئتين الماليتين و ذلك لمعالجة اختلال التوازن الذي يرجع إلى تشوهات في السياسة الاقتصادية العاجزة عن مواجهة الصدمات الداخلية، و من إجراءات السياسة التنموية التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي ما يلي:

برنامج الاستعداد الائتماني الأول: من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 [1] في ضوء الأزمة التي واجهت الجزائر في أواخر الثمانينات وزيادة المديونية الخارجية، لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق مع علمها لصعوبة شروطه، سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 ،حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19 %عما كانت عليه سنة 1988 ،كما أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفع هو الآخر بنسبة 9.2 %سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 8.3 ،%و هذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة

. . 1معط الله امال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012 ،(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014..

. برنامج الاعتماد الائتماني الثاني: من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992 [1] لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، و عليه توصلت الجزائر إلى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة النية في 21 افريل 1991 ،و اتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها في ما يلي : إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية [للبنك المركزي .تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.

المطلب الثاني : خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

مستوى النمو غير كافي : أثبتت الدراسات انه لكي بمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب الا نقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن6% عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1% ، غير انه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الاخيرة فان النمو مازال غير كاف من اجل :

-تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان .

-تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة منذ عدة السنوات .

-تلبية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على انماط استهلاك البلدان المتطورة .

تعطي البنية الديموغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرة حق قدرها عند اعداد السياسات العمومية وتنفيذها .

إن تاثير النمو الديموغرافي على التنمية يمكن اعتباره ايجابي لان هذا النمو يسمح بزيادة بكثرة اليد العاملة وحركيات ها المتزايدة وكلفتها الزهيدة .

لكن الاختلال الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها احسن للنمو في التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة امام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل .

وبلغ معدل نسبة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام 3.66% بين سنة 1994 وسنة 2004 وهي نسبة تفوق نسبة النمو الديموغرافي [2].

. 1مرجع نفسه، ص 137 ، ص 136.

[2] الديوان الوطني الاحصائيات ، في الاطار الزمني سنة 1994 وسنة 2004 ،https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

المطلب الثالث: التطورات النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل(02) تطور النمو الاقتصادي

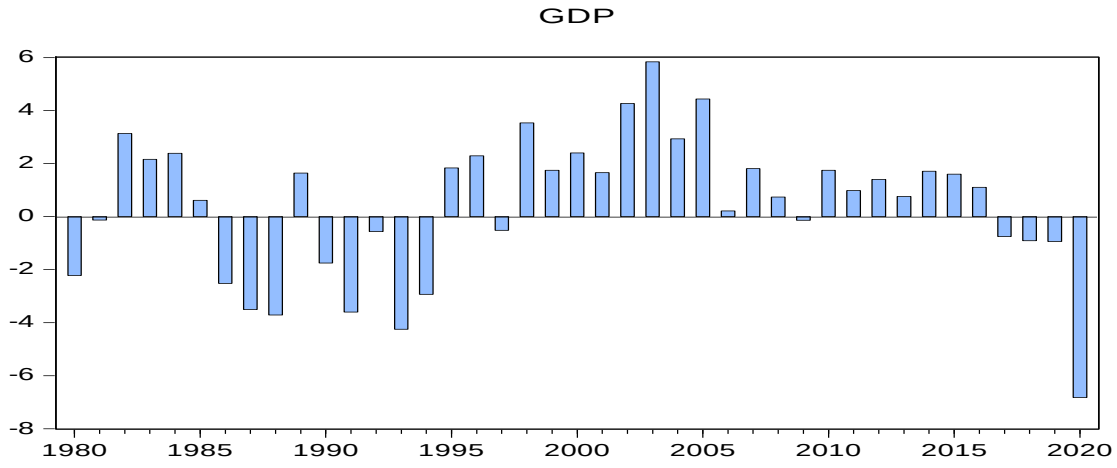

المصدر بيانات صندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال ان النمو شهدت تقلبات من 1980الى 1994حيث انخفضت من 1998ثم ارتفعت في 1982الى غاية 1995 انخفضت تم ارتفعت الى ان وصلت الى رواجها في سنة 2003تم انخفضت الان وصلت الى اضعف خلال القرن 20.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل اتضح لنا ان تبنت دول العالم على اختلاف مستوياتها التنموية سياسات اقتصادية عديدة ومتنوعة بغية تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب به من خلال فرض عليها بعض القيود، وعلى رغم من ذلك ان النمو الاقتصادي في ظل ازدياد حجم الطلب العالمي على السلع والخدمات والثورة الفكرية والرقمية الحاصلة حيث تبقى مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية واجبة للوصول إلى بنية اقتصادية متكاملة ولكي نصل إلى استدامة في النمو الاقتصادي طويل الأمد مما يؤدي إلى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصادية خاصة في مجال فصل النزاعات المالية والاستثمارية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

المقدمة: بعد التحليل النظري الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ودراسة تطورها في الجزائر نقوم من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لتحديد تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة.

1. الدراسات السابقة:

تناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي العديد من الدراسات سوف نحاول اختصارها فيما يلي:

دراسة خيرة خيالي، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،تمحورت إشكالية الدراسة حول ما مدى مساهمة لاستثمار لأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية وهدفت الدراسة الى إبراز الدور الذي يلعبه الإستثمار لأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية رغم ضعفها خاصة فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشرقي تكوين رأس املال الثابت، كما توصلت الدراسة إلى إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي فى الجزائر ضئيل وضعيف، ووجود عالقة سلبية بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة شوقي جباري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، تمحورت إشكالية الدراسة حول ما تأثير االاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهدف الدراسة إلى المساهمة في إثراء الجدال الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، وتقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، محاولة محاولة تقديم مجلة من آليات وإجراءات الكفيلة بتحسين الاستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوصلت الدراسة الى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر سليب وذو معنوية إحصائية، كما توصلت الدراسة

لى أن هناك تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي و الصادرات، وأن مناخ الاستثمار لأجنبي المباشر يعاين مجلة من العقبات المتعددة.

دراسة شهيناز صياد، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، ومحاولة إبراز تأثيرا لإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا ايجابيا للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي بالرغم من صغر حجمه بالنسبة الاستثمار المحلي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي الاستثمار المحلي والواردات على الناتج المحلي في الجزائر.

دراسة مصباح بلقاسم بعنوان امهية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر " مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر حيث ارتكزت اهداف هذه الدراسة على الدور الممكن لإستثمار الأجنبي المباشر أن يلعبه في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تسليط الضوء على الصعوبات و التحديات و وضع إستراتيجية لمواجهتها.

دراسة مصباح بلقاسم بعنوان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر " مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 0225 حيث واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و ما هي العوامل المشجعة له في هذه الدول بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

- دراسة مصباح بلقاسم بعنوان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر " مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 0225 حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجدواها الاقتصادية بالإضافة إلى تأثيرها على بعض جوانب الاقتصاد الجزائري .

2 الدراسة القياسية

2.1.الدراسة الإحصائية للمتغيرات

توصيف النموذج القياسي :

بالاعتماد على عدة دراسات سابقة، يمكن اقتراح النموذج التالي:

$$GDP = C(1)*INVES + C(2)*OPEN + C(3)$$

inv	الاستثمار
GDP	الناتج الداخلي الخام
$OPEN$	الانفتاح التجاري
ε_t	خطأ التقدير العشوائي

1.2.2. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ومصفوفة الارتباط :

المصدر:مخرجات برنامج eviews 9

نخمل المصفوفات الإرتباط بين المتغيرات الدراسةنلاحظ ان:

-الإرتباط النمو الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر بلغ نسبة 15.30

-الإرتباط النمو الإقتصادي وإنفتاح التجاري بلغ نسبة39،20%

-الإرتباط بين الإستثمار الأجنبي المباشر وانفتاح التجاري بلغ نسبة 67,26%

الجدول(01): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة

	GDP	INVES	OPEN
GDP	1	0.1530608079038755	0.2039492152942513
INVES	0.1530608079038755	1	0.67261445994437
OPEN	0.2039492152942513	0.67261445994437	1

المصدر : مخرجات البرنامج eviews 09

الجدول(02):الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	GDP	INVES	OPEN
Mean	0.431387	7.74E+08	140.2516
Median	0.980210	3.49E+08	136.1111
Maximum	5.840905	2.75E+09	290.9305
Minimum	-6.826964	-5.38E+08	50.92593
Std. Dev.	2.624519	8.80E+08	70.88281
Skewness	-0.552646	0.697349	0.443434
Kurtosis	3.202749	2.393128	2.164587
Jarque-Bera	2.157244	3.952190	2.535934
Probability	0.340064	0.138609	0.281403
Sum	17.68686	3.17E+10	5750.317
Sum Sq. Dev.	275.5239	3.10E+19	200974.9
Observations	41	41	41

المصدر:مخرجات برنامج eviews 9

2.2.2 الاحصاء الوصفي

من خلال الجدول الوصفي لمتغيرات الدراسة نلاحظ ان:

-الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) قد بلغ متوسط 0,43بانحراف معياري 2،62اقصى قيمة كانت 5,84واقل قيم (6.82-)

-استثمار لأجنبي المباشر قد بلغ متوسطه 7،74 بانحراف معياري8،80 اقصى قيمة 2،75 كانت واقل قيمة (5,38-).

-انفتاح التجاري قد بلغ متوسطه 140,25بانحراف معياري 70,88اقصى قيمة 290,93 اقل قيمة 50. ,92

التكامل والاستقرارية.

أ:الاستقرارية:أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن هوأن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة لذا تم اعتماد اختبار(ADFوPHILIPS -PERRON)للجذر الأحادي إجراء اختبار الاستقرارية الموضح في-الملحق1_ نتائجه تبين القيم المطلقة لإحصائية(TQJ)أقلمنا لقيم الحرجة مما يدفعنا لقبولا لفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل للزمنية وبدأت المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وهذاما يدفعنا للقيام ب اختبار التكامل المتزامنون التأكد من وجود علاقات على المدى الطويل بين المتغيرات.

:نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test)لجميع المتغيرات

أ-الناتج الداخلي الخام

جدول (03):الناتج الداخلي الخام

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-1.190634*	*0.8982*
Test critical values:	*1% level*	*-4.219126*	
	5% level	*-3.533083*	
	10% level	*-3.198312*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

من خلال الشكل نلاحظ ان إحتمالية تقدر ب 0,89وهذا يدل على ان سلسلة ناتج الخام غير مستقرة .

الجدول 04: الناتج الخام بعد الفروقات

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-5.789012*	*0.0001*
Test critical values:	*1% level*	*-4.219126*	
	5% level	*-3.533083*	
	10% level	*-3.198312*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

نلاحظ أن احتمالية بعد الفروقات بلغت 0,0001 وهذا ما يدل على أن سلسلة ناتج الداخلي الخام استقرت بعد الفروقات الأولى.

ب:الإستثمار

جدول05: الاستثمار

Null Hypothesis: INVES has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.418793	0.5633
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

من خلال الشكل نلاحظ ان احتمالية بلغت 56, 0وهذا ما يدل على ان سلسلة استثمار غير مستقرة .

بعد تطبيق الفروقات

جدول06: الاستثمار بعد الفروقات

Null Hypothesis: D(INVES) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.760425	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

نلاحظ ان احتمالية بعد الفروقات بلغت0.000وهذا ما يدل على ان سلسلة استثمار استقرت بعد الفروقات الاولى.

ج : الانفتاح التجاري

جدول07: الانفتاح التجاري

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-1.363695*	*0.5902*
Test critical values:	*1% level*	*-3.605593*	
	5% level	*-2.936942*	
	10% level	*-2.606857*	

من خلال الشكل نلاحظ ان إحتمالية 59, 0وهذا ما يدلعلى ان سلسلة انفتاح التجاري غير مستقرة .

بعد تطبيق الفروقات

الجدول:08 انفتاح التجاري بعد الفروقات

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-5.287253*	*0.0001*
Test critical values:	*1% level*	*-3.610453*	
	5% level	*-2.938987*	
	10% level	*-2.607932*	

نلاحظ من الشكل ان احتمالية بعد الفروقات بلغت0.0001 وهذا يدل على ان سلسلة انفتاح التجاري استقرت بعد الفروقات الاولى .

ب:التكامل

السلاسل الزمنية يمكن أن تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري وهذا من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن الذي وضح أن احتمال الإحصائية $\boldsymbol{\lambda_{trace}}$ أصغر من القيم الحرجة عند 1 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات عند مستوى معنوية**5 %**أي أن المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تسلك سلوكا متشابها

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن يتضح لنا أن احتمال الإحصائية $\boldsymbol{\lambda_{trace}}$أكبر من القيم الحرجة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي رتبة المصفوفة معدومة وبالتالي عدم وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين بعض المتغيرات أي أنها تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث لا تسلك سلوكا متشابها لذا سنقوم باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي$\boldsymbol{VAR}$.

جدول09: انحذار الذاتي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	*Eigenvalue*	*Trace Statistic*	*0.05 Critical Value*	*Prob.***
None	*0.367768*	*26.90519*	*29.79707*	*0.1040*
At most 1	*0.127520*	*9.023749*	*15.49471*	*0.3632*
At most 2	*0.090593*	*3.703557*	*3.841466*	*0.0543*

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level*
***MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values*

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	*Eigenvalue*	*Max-Eigen Statistic*	*0.05 Critical Value*	*Prob.***
None	*0.367768*	*17.88145*	*21.13162*	*0.1343*
At most 1	*0.127520*	*5.320191*	*14.26460*	*0.7010*
At most 2	*0.090593*	*3.703557*	*3.841466*	*0.0543*

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level*
***MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values*

نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

تعطى نماذج الأشعة الانحدارية***VAR***بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية على شكل معادلات كل منها تعطي تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية حيث يمثل النموذج فيمجمله أداة قابلة لاختبار للنظرية الاقتصادية، و يعتبر**«سيمس»**أول من جاء بفكرة شعاع الانحدار الذاتي***VAR***والتي هي عبارة عن نظام معادلات المجموعة متغيرات حيث كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الماضية الخاصة بها و قيم المتغيرات الأخرى بالإضافة إلى قيم عشوائية.

أ. تحديد التأخرات

تمتد قدير نموذج متجه الانحدار الذاتي باستخدام برنامج***EViews9***معا لعلم أن عدد التأخرات التي يجب أن يتضمنها النموذج فترة واحدة وهذا بناءا على المعايير التالية**:** ***(LR . FPE AIC .SC.HQ)***

تحديد عدد التأخرات في النموذج

جدول :10 تحديد التاخرات

Lag	*LogL*	*LR*	*FPE*	*AIC*	*SC*	*HQ*
0	*-433.8270*	*NA*	*3491605.*	*29.25513*	*29.48867*	*29.32984*
1	*-385.5211*	*77.28943**	*758689.4 **	*27.70141**	*29.10260**	*28.14966**
2	*-365.1663*	*25.78281*	*1203444.*	*28.01108*	*30.57995*	*28.83289*

**** indicates lag order selected by the criterion***
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ب: تقدير نموذج var

جدول 11 :تقدير نموذج

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/09/22 Time: 14:56
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	*INVES*	*OPEN*
GDP(-1)	*0.511512*	*11868042*	*2.648744*
	(0.19886)	*(4.5E+07)*	*(2.16702)*
	[2.57226]	*[0.26504]*	*[1.22230]*
GDP(-2)	*0.134266*	*46496182*	*0.355618*
	(0.20007)	*(4.5E+07)*	*(2.18025)*
	[0.67109]	*[1.03207]*	*[0.16311]*
INVES(-1)	*-1.04E-10*	*0.471264*	*1.35E-08*
	(7.5E-10)	*(0.16841)*	*(8.2E-09)*
	[-0.13935]	*[2.79823]*	*[1.65465]*

INVES(-2)	*3.88E-10*	*0.432799*	*1.43E-08*
	(8.1E-10)	*(0.18222)*	*(8.8E-09)*
	[0.47938]	*[2.37517]*	*[1.61650]*
OPEN(-1)	*0.003498*	*-709846.3*	*0.665585*
	(0.01652)	*(3720699)*	*(0.18006)*
	[0.21173]	*[-0.19078]*	*[3.69641]*
OPEN(-2)	*-0.008144*	*-799460.0*	*-0.034671*
	(0.01425)	*(3209119)*	*(0.15530)*
	[-0.57147]	*[-0.24912]*	*[-0.22324]*
C	*0.510070*	*2.86E+08*	*26.75681*
	(0.94148)	*(2.1E+08)*	*(10.2597)*
	[0.54177]	*[1.35104]*	*[2.60796]*
R-squared	*0.298407*	*0.684052*	*0.886733*
Adj. R-squared	*0.166859*	*0.624812*	*0.865495*
Sum sq. resids	*187.9715*	*9.53E+18*	*22322.06*
S.E. equation	*2.423656*	*5.46E+08*	*26.41144*
F-statistic	*2.268420*	*11.54709*	*41.75303*
Log likelihood	*-86.00681*	*-836.0701*	*-179.1591*
Akaike AIC	*4.769580*	*43.23436*	*9.546620*
Schwarz SC	*5.068168*	*43.53295*	*9.845208*
Mean dependent	*0.513755*	*8.04E+08*	*138.1415*
S.D. dependent	*2.655289*	*8.91E+08*	*72.01510*

Determinant resid covariance (dof adj.)	*1.07E+21*
Determinant resid covariance	*5.93E+20*
Log likelihood	*-1098.723*
Akaike information criterion	*57.42168*
Schwarz criterion	*58.31744*

وحسب معادلة التقدير الموضحة نجد أن:

*GDP = 0.51151241345*GDP(-1) + 0.134266119499*GDP(-2) - 1.04222908468e-10*INVES(-1) + 3.87923569299e-10*INVES(-2) + 0.00349844433085*OPEN(-1) - 0.00814431264441*OPEN(-2) + 0.510070056631*

معامل يشير الملحق الى ان استثمار الأجنبي المباشر انفتاح التجاري يأثر تأثير ايجابي على الناتج المحلي الخام في الجزائر قد بلغت قيمة0,2984هذا يدل على ان29,84%من التغيرات الناتج الخام في الجزائر تحدد في التغير في المتغيرات المستقلة.

– قد تنوعت معاملات انحدار تفاضل كل من التضخم، الاستثمار والميزان التجاري بين إيجابية و سلبية ويمكن إرجاع التأثير السلبي للتضخم إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال فترات الثمانينات أما التأثير الايجابي يمكن أن يرجع إلى الركود الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة فمعدل التضخم عرف ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأولى للتسعينيات ولكنه تراجع بعد ذلك وقد عاد للارتفاع في السنوات الأخيرة مع الارتفاع في الرقم القياسي للأسعار وهو ما يشير إلى العشرية المرتفعة للأسعار في الجزائر.

ب.اختبارات العلاقة السببية للجزائر

لمعرفة التأثير الذي يمكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى نقوم باختبار السببية الذي قدمه«***GRANGER***«سنة 1969 والذي يسمح بمعرفة مدى تأثير المتغيرات على بعضها أي مقدرة متغير بالتنبؤ (وبذلك يسبب) للمتغير الآخر فبافتراض وجود متغيرين y_t, x_t يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة موزعة فيمكن أسر العلاقة بين المتغيرين بنموذج ***VAR*** في هذه الحالة من الممكن أن نقول:

أ) x_t تسبب t ب) y_t تسبب x_t

ج) هناك رد فعل ثنائي الاتجاه د) المتغيران مستقلان.

جدول12:الانحذار الذاتي

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/09/22 Time: 15:02
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

Dependent variable: GDP

Excluded	*Chi-sq*	*df*	*Prob.*
INVES	*0.253164*	*2*	*0.8811*
OPEN	*0.609302*	*2*	*0.7374*
All	*0.660630*	*4*	*0.9561*

Dependent variable: INVES

Excluded	*Chi-sq*	*df*	*Prob.*
GDP	*1.893542*	*2*	*0.3880*
OPEN	*0.664694*	*2*	*0.7172*
All	*2.320593*	*4*	*0.6770*

Dependent variable: OPEN

Excluded	*Chi-sq*	*df*	*Prob.*
GDP	*2.309887*	*2*	*0.3151*
INVES	*12.04391*	*2*	*0.0024*
All	*14.84700*	*4*	*0.0050*

حسب – الملحق- يتضح لنا وجود علاقة سببية معنوية:

- يتضح لنا وجود علاقة سببية معنوية في الإستثمار الأجنبي المباشر بإتجاه انفتاح التجاري

موذج *VAR*

بعد تقدير متجه الانحدار الذاتي يتم تقدير دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين بالنسبة للمتغيرات الداخلية.

أ. استقرارية النموذج

النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار حيث جميع المعاملات أصغر من الواحد(جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة) حسب ما يوضحهالشكلمما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

استقرارية النموذج

جدول 13:يوضح نموذج استقرار

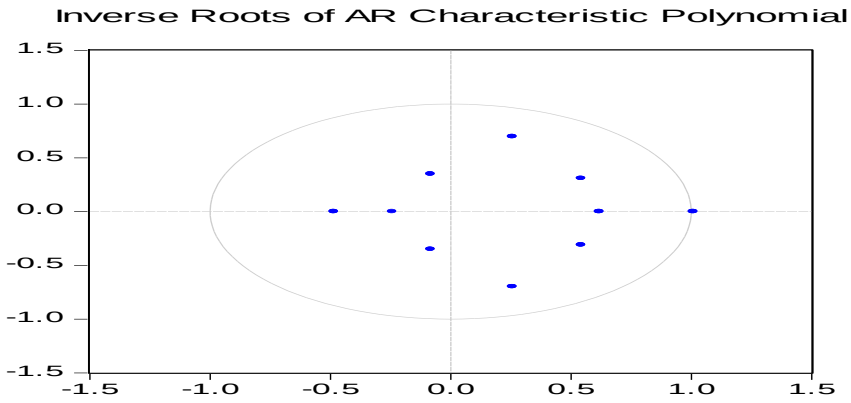

- صلاحية النموذج

الشكل(01):اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

اختبار *Normality* لJarque-Bera

الشكل 01: توزيع الطبيعي للبواقي

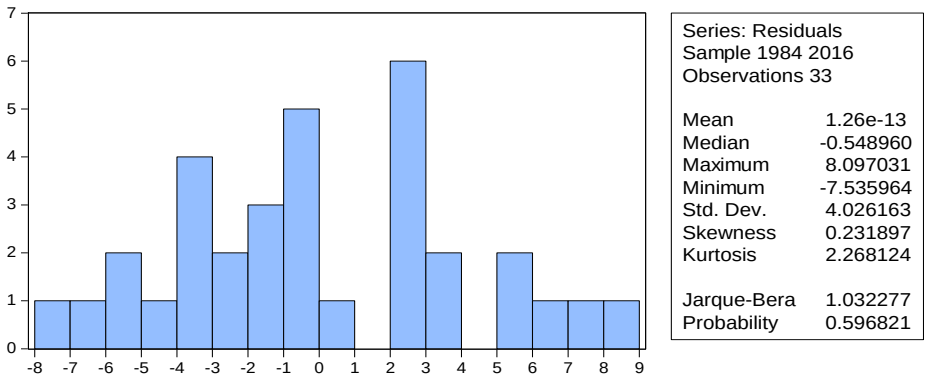

المصدر:مخرجات برنامج eviews 9

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل أكبر من 0.05 وهذا ما يدفعنا لقبول فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بواقي نموذج الانحدار المقدر تتبع توزيعا طبيعيا

جدول14: اختبارالارتباط التسلسلي *LM Test*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	***0.652116***	***Prob. F(2,1)***	***0.6588***
Obs*R-squared	***18.67853***	***Prob. Chi-Square(2)***	***0.0001***

المصدر:مخرجات برنامج eviews 9

من خلال اختبار LM نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال تطورات في لاستثمار الأجنبي المباشر و انعكساته على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة عامة والدول النامية خاصة نجد انه يؤثر ايجابيا ويدفع بالنمو الاقتصادي نحو التطور وهذا ما نوضحه من خلال تحليل نتائج الدراسة في محاولة منا على الاجابة على الفرضيات

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة مجموعة من النتائج، يمكن اجتيازها في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل البديلة لتمويل الاقتصاد خصوصا في البلدان النامية، وهو يختلف عن الاشكال الاخرى لتدفقات رؤوس الاموال الخارجية، كونه يعتبر مقيدا ولايمكنه الهروب بسهولة من أول بادرة الازمات؛
-تزايد اهتمام الجزائر باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث قامت باستحداث أطر تشريعية ونصوص تنظيمية، كما أمضت العديد من اتفاقيات الثنائية والمتعددة اطراف لتوفري الضمانات له، الا أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة مرقى إلى مستوى الفرص وامكانيات المتاحة، حيث لا يزال مناخ لاستثماريشكل عقابة حقيقية أمام المستثمرين الاجانب.

-أثر تطابيق القاعدة (94/15) سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر ، حيث شكلت القاعدة عائق كبير للعديد من المستثمرين الاجانب؛
-توجه جل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة فـي الجزائر ، وبالتالي ليس هناك تكامل بينالقطاعات الرئيسية للناتج المحلي الاجمالي ما يحول دون تنويع هيكل الصادرات؛
-وجود علاقة سلبية بيـن الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات فـي الجزائر ، إذ أن الارباح المحمولة من المستثمرين الاجانب إلى الخارج تفوق بأضعاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، الأمر الذي يفصح عن نزيف مايتعرض له ميزان المدفوعات الجزائري بسبب هذا النوع من الاستثمار .

-تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وهامشي، إذ أن نسبة تدفقات الإستثمار المباشر لم تتعدى (2 %)من تكوين الناتج المحلي اجمالي خلال فترة الدراسة، كما أن نسبة الإستثمار الاجنبي المباشر إلى اجمالي تكوين رأس المال الثابت لم تتعدى (7 %)طول فترة الدراسة، إضافة لوجود عالقة سلبية بين معدل منو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في أغلب سنوات الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدارسة والتحليل تمكنا من البرهنة على صحة أو بطلان الفرضيات على النحو التالي:

1-الفرضية الأولى: "الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرايجابي على النمو الاقتصادي."
من خلال الدراسة النظرية تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة، من خلال قدرته على تعويض نقص المدخلات المحلية ورفع كفاءة رأس المال البشري ، فضلا عن المزايا المصاحبة له كالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والخبرات المتقدمة، والعمالة المهارة، وهذا ما أوضحته مختلف الادبيات الاقتصادية في تحليل العالقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، **وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية.**

2-الفرضيةالثانية: " هناك علاقة بين استثمار اجنبي مباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ".

تبين من خلال الدراسة أثرت بعض المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج عليه على غرار الانفتاح التجاري الاستثمار اجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي**، وهوما يؤكد صحة الفرضية**

3-الفرضية الثالثة: "الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر ذا مسامهة محدودة في دعم النمو الاقتصادي نظرا لضعف تدفقاته الواردة".

تبين من خلال الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر حققت مستويات ضعيفة وتركزت معظمها في قطاع الصناعة، ما يؤكد على ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة اثرها المحدودةعلى النمو الاقتصادي في الجزائر**،وهو ما يؤكد صحة الفرضية**

3-التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ، وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وتحقيق الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

-تكثيف الجهود المبذولة في جمال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات الخلاصة بالإستثمار بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادية العالمية

-إعادة النظر في منظومة الحوافز والضمانات واعفاءات المتقدمة للمستثمرين الاجانب وتسهيل الحصول عليها يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

-تنمية وتطوير العنصر البشري وارتقاء مستوى مهاراته وذلك من خلال توعيته وتأهيله وتدريبه حيث يكون قادر على استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة

-تطوير واصلاح القطاع المالي المصرفي ، من خلال العمل على عصرنة وتحسين آلية عمل الجهاز

المصرفي، و تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار

-العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى القطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصحة

-توفير قاعدة بيانات على مواقع أنترنت، توضح كافة المعلومات التي تهم الاستثمار المحلي والاجنبي وتساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

-إعادة النظرفي قاعدة(94/15) كونها تشكل فيحد ذاتها اكبر عائق للعديد من المستثمرين ين الاجانب ؛

-محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية ، والحرص على توفير استقرارالسياسي والامني

-استفادة من تجارب الدول النامية في جمال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كماليزيا و هونغ كونغ

-4آفاق الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، تبرز العديد من المواضيع الجديرة بإثراء والابحاث مستقبلية، نذكر منها:

- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر ؛
- مدى مسامهة الاستثمار الأجنبي المباشر فـي صناعة السيارات في الجزائر ؛
-التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فينقلالتكنولوجيا الحديثة للاقتصاد الوطني؛
-أثر انعكاسات قاعدة (51/49)على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الجزائر.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر والتقدير	II
اهداء	III
الشكر وتقدير	VIII
مقدمة عامة	i-vi
الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر	
المبحث الاول مفاهيم عامة حول الاستثمار الجنبي المباشر	**12**
المطلب الاول تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر	**12**
المطلب الثاني : اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر	**16**
المطلب الثالث اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر	18
المبحث التاني: اساسيات الاستثمار الاجنبي المباشر	**20**
المطلب الاول: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	**20**
المطلب الثاني اثار الاستثمار الاجنبي المباشر	**22**
المطلب الثالث: التطورات الاستثمار الاجنبي المباشر	**25**
المبحث الثالث :الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**25**
المطلب الأول: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر	**26**
المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	**28**
خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	
المبحث الأول: أوليات في النمو الاقتصادي	**33**
المطلب الأول مفهوم النمو والتنمية والنمو الاقتصادي	**33**
المطلب الثاني : الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية	**35**
المطلب الثالث : أهمية دراسة النمو الاقتصادي و أهم محدداته	**37**
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر	38
المطلب الاول :واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	38
المطلب الثاني : خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر	**39**
المطلب الثالث: التطورات النمو الاقتصادي في الجزائر	40
خلاصة :الفصل الثاني	**40**
الفصل الثالث: دراسة قياسية	
الخاتمة	**58**
فهرس	
قائمة المراجع	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

بالعربية :

محمد سامي عبيد التميمي، (2008) ،"الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006"، الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد و، الكوفة، ص196.

شلغوم عميروش محند، (2012)"دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية "، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، ص 17 .

عبد السلام أبو قحف، (2003)، " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص367.

محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص148 .

الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2000** ، تشجيع الروابط، ص8.

مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001 ، المجلد 38 ، العدد رقم2 ، ص 07.

أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب الجامعة بدون طبعة مصر 2003 ž ص 15 و 16.

عمرو خير الدين،" التسويق الدولي"، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، 1996 ، ص4 .

الطيب بلواضح وعبد الرحمان بن شنيت، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص 54-57.

خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص 96. 2 يوسف زروق وعبد القادر رقاب، ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 8، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص ص 108-109.

ميلود بوعبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2017 ، ص 58.

أ ب ت ث ج د.سامي محمد ملحم (2004)، علم نفس النمو (الطبعة الأولى)، الأردن: دار الفكر ، صفحة 48.

مقدم مصطفى ،بحث حول النمو الاقتصادي www.startimes.com .

صليحة مقاوسي و هند جمعوني ، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية ، ملقى وطني حول الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، السنة الجامعية : 2009 – 2010 ص : 4
ربيع نصر ، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص 05 .

معط الله امال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

الديوان الوطني الاحصائيات ، في الاطار الزمني سنة 1994 وسنة 2004 ، https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

جمعة حجازي ، مفاهيم التنمية pdf.483www.ina-syrie.com/tbl_images/file

بالفرنسية:

MF,(2009),"Balance of Payments and International Investment Position Manual", Sixth Edition, P101.

IMF ,(November, 2004), "Issues paper :Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's ",Prepared by Art Ridge Way, IMF .

Committee on Balance of Payments Statistics and OECD Work

Shop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITTEG),Canada,P5 .

F. Bergsten, H.Thomas ,H.Théodore, “Les multinationals aujourd’hui” Edition économisa Paris1983, P379.

CNUCED, rapport sur l’investissement dans le monde, les politiques d’IDE et le développement : perspectivesnationales et internationales, nations unies, New York et Genève, 2003, pages 1-15.

Herman Daly (22-9-2014), "Three Limits to Growth" ، ourworld.unu.edu, Retrieved 14-12-2019. Edited.

The business school for the world, The Four I's of economic growth 10 10, Page 11. Edite.

.

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل (01)	**تطور الاستثمار الاجنبي**	25
الشكل(02)	**تطور النمو الاقتصادي**	40
الشكل (03)	**توزيع الطبيعي للبواقي**	54

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول1	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة	43
جدول2	الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	44
جدول3	الناتج الداخلي الخام	45
جدول4	الناتج الداخلي الخام بعد الفروقات	45
جدول5	الاستثمار	46
جدول6	الاستثمار بعد الفروقات	46
جدول7	الانفتاح التجاري	47
جدول8	انفتاح التجاري بعد الفروقات	47
جدول9	انحذار الذاتي	48
جدول10	تحديد التاخرات	50
جدول11	تقدير نموذج	50
جدول12	الانحذار الذاتي	52
جدول13	يوضح نموذج استقرار	54
جدول14	اختبارالارتباط التسلسلي *LM Test*	55

الملخص:

تهدف الدراسة الى دراسة وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر وقد اكدت النتائج صحة فرضيات الدراسة من خلال استخدام نماذج الاقتصاد القياسي
الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي ،الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي .

Résumé:

L'étude vise à étudier et analyser l'impact de l'investissement étranger sur la croissance économique en Algérie. Les résultats ont confirmé la validité des hypothèses de l'étude grâce à l'utilisation de modèles économétriques. investissement intérieur .
Mots clés : Investissement direct étranger, Croissance économique,

Summary :

The study aims to study and analyze the impact of foreign investment on economic growth in Algeria. The results confirmed the validity of the study's hypotheses through the use of econometric models. Key words: foreign direct investment, economic growth, gross domestic product, domestic investment

Key words : Foreign direct investment, Economic growth,